أكدت تورط كييف بهجوم كروكوس.. وألمانيا: روسيا تريد تدمير شراين أوكرانيا!

موسكو: واشنطن تساعد النازيين وتصرفاتها تدفعنا لتعديل عقيدتنا النووية

مدير الأمن الفيدرالي الروسي أكد إثبات تورط المخابرات الأوكرانية في الهجوم الإرهابي على مجمع «كروكوس» الذي وقع في آذار الماضي (عن الانترنت)

أعلنت روسيا أن واشنطن تحاول مساعدة النازيين الجدد وتقديم الدعم لهم في مواجهة روسيا، كما أن تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها تبقي مسألة تعديل العقيدة النووية الروسية، ومن جانب آخر أكدت تورط المخابرات الأوكرانية في الهجوم الإرهابي على مجمع «كروكوس» الذي وقع في آذار الماضي، ولن يفوتنا أن بعض القادة الأوروبيين حاولوا جاهدين على مدى سنوات أن يقلقوا حريتهم واستقلالهم السياسي والاقتصادي من القطب الأميركي، أو أن يعيدوا صناعة مجد مفقد على غرار ما قامت به مارغريت تاتشر البريطانية أو جاك شيراك الفرنسي أو أنجيلا ميركل الألمانية، لكن ما أبرمه الأميركي من معاهدات وتحالفات قيدت الأوروبيين وحرمتهم بعد الحرب، حتى مع تشكيلهم حلفهم الأوروبي الخالص إثر معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١ ومسكهم عملتهم الموحدة التي بقيت ملتصقة بالدولار التصاق توءم سيامي، وبقيت معاهدات الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي «ناتو» مبرراً حقيقياً وموضوعياً للتحالف المتكافئ في ظاهر الأمور، وللتبعية والخضوع في باطنها.

وحدة القرار أو فردانيته الأميركية، والتبعية الأوروبية تمثلت بوضوح في العديد من الارتكابات والتجاوزات الأميركية للقانون الدولي، والتي جاء الحضور الأوروبي فيها بمثابة شهادة الزور، ولم يكن قصف الناتو، ليوغوسلافيا عام ١٩٩٩ أولها ولا احتلال العراق عام ٢٠٠٣ آخرها، وتثالت المحطات التي تبثّت تلك التبعية والتواطؤ الخسيس لخدمة أهداف السيد الأميركي، لكن من دون أن تنعكس سلباً على التحالفات السياسية والأحزاب الحاكمة في أوروبا، التي بقيت مستقرة وغير مهددة بالسقوط أو الاستبدال بحكم الوضع الاقتصادي المتماسك إلى حد كبير في منطقة اليورو.

نقطة التحول في هذه المعادلة كانت في الموقف الأميركي والأوروبي عقب العملية العسكرية الخاصة التي أعلنت عنها روسيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ من أجل حماية المواطنين الروس إقليم الدونباس، من الاعتداءات الأوكرانية المتكررة منذ عام ٢٠١٤، حيث أصطفت الدول الأوروبية مجدداً وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، خلف واشنطن لدعم نظام فلاديمير زيلينسكي، وإمداده بالمال والسلاح وتأمين الغطاء السياسي لارتكاباته في المنظمات الدولية، وتبرير اعتداءاته المتكررة على بقية أراضي الدولة الروسية في الأقاليم المحاذية للحدود الروسية الأوكرانية المشتركة.

بشكل محموم بدأت الجوقة الأوروبية تعمل وفق إشارات عصا المايسترو الأميركي المحكوم من الديمقراطيين لتفرض على روسيا ١٣ حزمة كاملة من العقوبات الاقتصادية بغية تركيعها وتجويعها عبر يوابة الاقتصاد، الأكثر إيلاماً من حيث تأثيرها، فلرمتها على شعب الدب الروسي بهدف ضرب علاقته مع القيادة الروسية، وعلى أمل أن تلك العقوبات سقفت الجسد الاقتصادي والمالي الروسي خلال شهر قصيرة، وستجلب الروس راكعين يستجدون العفو والمغفرة ممن يمتلكون قرار المال والأعمال والتموينات البنكية والمصرفية في العالم، كما يمتلكون قرار طبع الليرات من الدورانات في كل وقت من دون حساب.

لكن لسبب ما لسوء أو التقدير، أو لعدم دراسة العدو بالشكل الكافي، لم يخطر في بال القادة الأوروبيين أن هذه العقوبات ستنعكس على شعوبهم بشكل أقسى، ما أثرت في روسيا والشعب الروسي، وأن القارة العجوز التي تعاني مشاكل في استجرار الطاقة لسد احتياجات مصانعها وتدفئة مواطنيها، لم يكن بتقصها قرار بهذه السذاجة يحرمها من الغاز والبترول الذي كانت تشتريه من الجار الروسي بأسعار تفضيلية، لتستبدلها بالغاز والبترول الأميركيين وبأسعار أغلى بخمسة أضعاف من سعر الغاز الروسي، مع إضافة ما جرته السياسات الأوروبية الارتجالية حيال أزمة اللاجئين وكيفية التعامل المسيّس معها، انعكس كل ذلك على المواطن الأوروبي أولاً، الذي بدأ يدفع من جيبه الخاص كل تكاليف الفواتير الأوروبية والمالية، التي كانت تمول القرارات الغربية المتخبطة تجاه ملف الهجرة ودعم أوكرانيا مادياً وتسليحها عسكرياً وتأمين متطلبات جيشها الحالم بالانتصار على الجيش الروسي، والمبرر الأساس الذي سبق لإقناع المناخب الأوروبي كان كذبة المزارعة الروسية «الروسفوبيا» التي انطلت على المواطن الأوروبي رحماً من الزمن.

في الوقت ذاته تخطى الروسي تلك العقوبات واستثمرها ليعيد هيكلة اقتصاده وصناعاته وحتى علاقاته السياسية والاقتصادية، وبينتمو حلولاً لكل واحدة من المخاطر التي واجهته، ففتح أسواقاً جديدة لمنتجاته بالاتجاه شرقاً نحو الصين وبقية آسيا، وجنوباً باتجاه إفريقيا والبلاد العربية، وأوجد بدائل لكل الصناعات والمنتجات الأميركية والأوروبية التي تم حرمان روسيا والشعب الروسي منها، وبدأ يخفق حالوّاً شاغل التحويلات والارتباط والتبعية للدولار الأميركي ومنظمات النقد الدولي التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، عبر إيجاد تحالفات سياسية واقتصادية بديلة كمجموعة بريكس وشانغهاي وأوراسيا، والاستغناء عن الدولار كعملة وحيدة صالحة لدفع مستحقات الصفقات واستبدال العملات المحلية بين الدول به، أضف إلى ذلك قيام روسيا بتسخير تلك التحالفات السياسية والاقتصادية الجديدة للسير نحو بناء عالم متعدد الأقطاب كبديل عن العالم المبني على سياسة القطب الأميركي الواحد التي أثبتت فشلها.

وفي سيناريو يشبه كشف الحساب أو الفاتورة الختامية، جاءت الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ٢٠٢٤ لتحمل للأحزاب الليبرالية الحاكمة في أوروبا مفاجأة من العيار الثقيل، أحزاب أقصى اليمين المتطرف تتصدر نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، واليمين المتطرف وأقصى اليمين هي تيارات سياسية في أوروبا تتبنى نزعة متطرفة معادية للمهاجرين عامة وللمسلمين واليهود والأجانب، تتمسك بقوة وتطرف بالقيم الوطنية واليهودية المسيحية والثقافية واللغوية لكل دولة أوروبية، وتسم بميلها الشديد للمحافظة والدينية والمسيحية، ومن أشهر أحزابها في أوروبا «الجبهة الوطنية» في فرنسا، و«حزب الوسط الديمقراطي» في سويسرا، و«حركة بيغيدا» الألمانية، وتشترك أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية كلها بمرتكزات إيديولوجية تميزها كتيار سياسي واحد ومتجانس في كل دولة على حدة، أهمها النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي بحجة حماية السيادة الوطنية.

إذاً، ما الذي يفسره فوز هذه الأحزاب المتطرفة على الأحزاب الوسطية والليبرالية الحاكمة في فرنسا بزعامة إيمانويل ماكرون وفي ألمانيا بزعامة أولاف شولتس وفي النمسا وإيطاليا وهولندا؟

يعني ببساطة، أن الشارع الأوروبي بدأ استفاقته ولو متأخراً نحو تغيير سياسات برلماناته التي استقرت على مدى السنوات الأخيرة على دعم واشنطن في خياراتها ولو على حساب الأمن الأوروبي والمصالح الاقتصادية الأوروبية والمواطن الأوروبي، كما أنه بدأ يعي إخفاق سياسييه وحكامه وسوء إدارتهم لأهم الملفات التي اضطلعوا بها، وبدأ أيضاً من حيث يدري أو لا يدري يتضرر على التبعية الأميركية العمياء، ليحاول أن يخفّ عبر بمبنيّيه أو متطرفيه إزاء جار التغيير، سياسة خاصة، تعلي مصلحة الوطن الأوروبي، تعْنيّ الطاقة على أسس من العنصرية والإقلاء فلئات أخرى من المجتمع الأوروبي أو الوافدين إلى هذا المجتمع.

في النهاية لن يكون من مصلحة أحد أن يكون التطرف حاضراً في أي مكان أو زمان، لكن ما أنتجته الانتخابات البرلمانية الأوروبية وما ستنتجه بعد فترة الانتخابات الأميركية وفق استطلاعات الرأي، تكشف أن الشعوب الأوروبية خصوصاً والغرب عموماً صفعت الطبقة السياسية التي حكمت أوروبا والغرب، وقادتها خلال السنوات الأخيرة إلى شفا حرب عالمية ثالثة، وهي تقول لها ولمسلسيين الذين يخطو نحو الهاوية بأسعار وزعوها: أيها الفاشلون، توقفوا عن زراعة الريح فقد حصدنا ما يكفي من العواصف.

صحفي سوري

عبد المؤمن الحسن

أوروبا وحصاد الريح

يبدو لأي شخص يُتابع الشأن الأوروبي، أن القارة العجوز فقدت منذ مدة طويلة جداً قرارها المستقل، وأصبحت تابعة اقتصادياً وسياسياً وحتى فكرياً وثقافياً للولايات المتحدة الأميركية، تحديداً ويشكل أكثر دقة منذ تدخل الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، بسبب مباشر بعد الهجوم الذي شنه طيارو الكاميكازي اليابانيون على الأسطول الأميركي في ميناء بيرل هاربر، وبسبب حقيقي هو طلب الدول الأوروبية وعلى رأسها بريطانيا المساعدة منها عقب احتلال هتلر لمعظم أراضي القارة الأوروبية وصولاً إلى شواطئ بحر البلطيق والشمال والمانش وهي أقرب نقطة إلى الشواطئ الإنكليزية، وخوف الولايات المتحدة من سيطرة الفوهرر على العالم.

منذ ذلك الوقت لم تخرج أوروبا من تحت العباءة الأميركية، وخاصة في فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، بل كانت عواصمها مسارح لمعارك مختلفة لهذه الحرب التي استمرت حتى تفكك الاتحاد السوفييتي، ولن يفوتنا أن بعض القادة الأوروبيين حاولوا جاهدين على مدى سنوات أن يقلقوا حريتهم واستقلالهم السياسي والاقتصادي من القطب الأميركي، أو أن يعيدوا صناعة مجد مفقد على غرار ما قامت به مارغريت تاتشر البريطانية أو جاك شيراك الفرنسي أو أنجيلا ميركل الألمانية، لكن ما أبرمه الأميركي من معاهدات وتحالفات قيدت الأوروبيين وحرمتهم بعد الحرب، حتى مع تشكيلهم حلفهم الأوروبي الخالص إثر معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١ ومسكهم عملتهم الموحدة التي بقيت ملتصقة بالدولار التصاق توءم سيامي، وبقيت معاهدات الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية وعلى رأسها حلف شمال الأطلسي «ناتو» مبرراً حقيقياً وموضوعياً للتحالف المتكافئ في ظاهر الأمور، وللتبعية والخضوع في باطنها.

وحدة القرار أو فرديته الأميركية، والتبعية الأوروبية تمثلت بوضوح في العديد من الارتكابات والتجاوزات الأميركية للقانون الدولي، والتي جاء الحضور الأوروبي فيها بمثابة شهادة الزور، ولم يكن قصف الناتو، ليوغوسلافيا عام ١٩٩٩ أولها ولا احتلال العراق عام ٢٠٠٣ آخرها، وتثالت المحطات التي تبثّت تلك التبعية والتواطؤ الخسيس لخدمة أهداف السيد الأميركي، لكن من دون أن تنعكس سلباً على التحالفات السياسية والأحزاب الحاكمة في أوروبا، التي بقيت مستقرة وغير مهددة بالسقوط أو الاستبدال بحكم الوضع الاقتصادي المتماسك إلى حد كبير في منطقة اليورو.

نقطة التحول في هذه المعادلة كانت في الموقف الأميركي والأوروبي عقب العملية العسكرية الخاصة التي أعلنت عنها روسيا في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ من أجل حماية المواطنين الروس إقليم الدونباس، من الاعتداءات الأوكرانية المتكررة منذ عام ٢٠١٤، حيث أصطفت الدول الأوروبية مجدداً وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا، خلف واشنطن لدعم نظام فلاديمير زيلينسكي، وإمداده بالمال والسلاح وتأمين الغطاء السياسي لارتكاباته في المنظمات الدولية، وتبرير اعتداءاته المتكررة على بقية أراضي الدولة الروسية في الأقاليم المحاذية للحدود الروسية الأوكرانية المشتركة.

بشكل محموم بدأت الجوقة الأوروبية تعمل وفق إشارات عصا المايسترو الأميركي المحكوم من الديمقراطيين لتفرض على روسيا ١٣ حزمة كاملة من العقوبات الاقتصادية بغية تركيعها وتجويعها عبر يوابة الاقتصاد، الأكثر إيلاماً من حيث تأثيرها، فلرمتها على شعب الدب الروسي بهدف ضرب علاقته مع القيادة الروسية، وعلى أمل أن تلك العقوبات سقفت الجسد الاقتصادي والمالي الروسي خلال شهر قصيرة، وستجلب الروس راكعين يستجدون العفو والمغفرة ممن يمتلكون قرار المال والأعمال والتموينات البنكية والمصرفية في العالم، كما يمتلكون قرار طبع الليرات من الدورانات في كل وقت من دون حساب.

لكن لسبب ما لسوء أو التقدير، أو لعدم دراسة العدو بالشكل الكافي، لم يخطر في بال القادة الأوروبيين أن هذه العقوبات ستنعكس على شعوبهم بشكل أقسى، ما أثرت في روسيا والشعب الروسي، وأن القارة العجوز التي تعاني مشاكل في استجرار الطاقة لسد احتياجات مصانعها وتدفئة مواطنيها، لم يكن بتقصها قرار بهذه السذاجة يحرمها من الغاز والبترول الذي كانت تشتريه من الجار الروسي بأسعار تفضيلية، لتستبدلها بالغاز والبترول الأميركيين وبأسعار أغلى بخمسة أضعاف من سعر الغاز الروسي، مع إضافة ما جرته السياسات الأوروبية الارتجالية حيال أزمة اللاجئين وكيفية التعامل المسيّس معها، انعكس كل ذلك على المواطن الأوروبي أولاً، الذي بدأ يدفع من جيبه الخاص كل تكاليف الفواتير الأوروبية والمالية، التي كانت تمول القرارات الغربية المتخبطة تجاه ملف الهجرة ودعم أوكرانيا مادياً وتسليحها عسكرياً وتأمين متطلبات جيشها الحالم بالانتصار على الجيش الروسي، والمبرر الأساس الذي سبق لإقناع المناخب الأوروبي كان كذبة المزارعة الروسية «الروسفوبيا»، التي انطلت على المواطن الأوروبي رحماً من الزمن.

في الوقت ذاته تخطى الروسي تلك العقوبات واستثمرها ليعيد هيكلة اقتصاده وصناعاته وحتى علاقاته السياسية والاقتصادية، وبينتمو حلولاً لكل واحدة من المخاطر التي واجهته، ففتح أسواقاً جديدة لمنتجاته بالاتجاه شرقاً نحو الصين وبقية آسيا، وجنوباً باتجاه إفريقيا والبلاد العربية، وأوجد بدائل لكل الصناعات والمنتجات الأميركية والأوروبية التي تم حرمان روسيا والشعب الروسي منها، وبدأ يخفق حالوّاً شاغل التحويلات والارتباط والتبعية للدولار الأميركي ومنظمات النقد الدولي التابعة لوزارة الخزانة الأميركية، عبر إيجاد تحالفات سياسية واقتصادية بديلة كمجموعة بريكس وشانغهاي وأوراسيا، والاستغناء عن الدولار كعملة وحيدة صالحة لدفع مستحقات الصفقات واستبدال العملات المحلية بين الدول به، أضف إلى ذلك قيام روسيا بتسخير تلك التحالفات السياسية والاقتصادية الجديدة للسير نحو بناء عالم متعدد الأقطاب كبديل عن العالم المبني على سياسة القطب الأميركي الواحد التي أثبتت فشلها.

وفي سيناريو يشبه كشف الحساب أو الفاتورة الختامية، جاءت الانتخابات البرلمانية الأوروبية لعام ٢٠٢٤ لتحمل للأحزاب الليبرالية الحاكمة في أوروبا مفاجأة من العيار الثقيل، أحزاب أقصى اليمين المتطرف تتصدر نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي، واليمين المتطرف وأقصى اليمين هي تيارات سياسية في أوروبا تتبنى نزعة متطرفة معادية للمهاجرين عامة وللمسلمين واليهود والأجانب، تتمسك بقوة وتطرف بالقيم الوطنية واليهودية المسيحية والثقافية واللغوية لكل دولة أوروبية، وتسم بميلها الشديد للمحافظة والدينية والمسيحية، ومن أشهر أحزابها في أوروبا «الجبهة الوطنية» في فرنسا، و«حزب الوسط الديمقراطي» في سويسرا، و«حركة بيغيدا» الألمانية، وتشترك أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية كلها بمرتكزات إيديولوجية تميزها كتيار سياسي واحد ومتجانس في كل دولة على حدة، أهمها النزعة الوطنية المفرطة والرافضة لكل أشكال الاندماج الإقليمي بحجة حماية السيادة الوطنية.

إذاً، ما الذي يفسره فوز هذه الأحزاب المتطرفة على الأحزاب الوسطية والليبرالية الحاكمة في فرنسا بزعامة إيمانويل ماكرون وفي ألمانيا بزعامة أولاف شولتس وفي النمسا وإيطاليا وهولندا؟

يعني ببساطة، أن الشارع الأوروبي بدأ استفاقته ولو متأخراً نحو تغيير سياسات برلماناته التي استقرت على مدى السنوات الأخيرة على دعم واشنطن في خياراتها ولو على حساب الأمن الأوروبي والمصالح الاقتصادية الأوروبية والمواطن الأوروبي، كما أنه بدأ يعي إخفاق سياسييه وحكامه وسوء إدارتهم لأهم الملفات التي اضطلعوا بها، وبدأ أيضاً من حيث يدري أو لا يدري يتضرر على التبعية الأميركية العمياء، ليحاول أن يخفّ عبر بمبنيّيه أو متطرفيه إزاء جار التغيير، سياسة خاصة، تعلي مصلحة الوطن الأوروبي، تعْنيّ الطاقة على أسس من العنصرية والإقلاء فلئات أخرى من المجتمع الأوروبي أو الوافدين إلى هذا المجتمع.

في النهاية لن يكون من مصلحة أحد أن يكون التطرف حاضراً في أي مكان أو زمان، لكن ما أنتجته الانتخابات البرلمانية الأوروبية وما ستنتجه بعد فترة الانتخابات الأميركية وفق استطلاعات الرأي، تكشف أن الشعوب الأوروبية خصوصاً والغرب عموماً صفعت الطبقة السياسية التي حكمت أوروبا والغرب، وقادتها خلال السنوات الأخيرة إلى شفا حرب عالمية ثالثة، وهي تقول لها ولمسلسيين الذين يخطو نحو الهاوية بأسعار وزعوها: أيها الفاشلون، توقفوا عن زراعة الريح فقد حصدنا ما يكفي من العواصف.

صحفي سوري

الصين تطالب الأطراف الخارجية بعدم التدخل في تعاونها مع روسيا

أعربت الصين عن معارضتها أي إجراءات أحادية تفرضها دول ثالثة بسبب تعاون بين وموسكو في محاولة من هذه الدول لتقويض العلاقات التجارية والاقتصادية بين الجانبين.

وحسب موقع «روسيا اليوم»، أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان أنه لا ينبغي لدول الثالثة أن تقوض العلاقات التجارية والاقتصادية بين بكين وموسكو.

وقال في مؤتمر صحفي، أمس الثلاثاء: «لن نقبل الصين أبداً مثل هذه العقوبات غير الشرعية أحادية الجانب ولا ينبغي تعطيل التعاون التجاري والاقتصادي الطبيعي بين الصين وروسيا أو تعريضه للتدخل من قبل أي طرف ثالث»، وأكد أن بكين ستتخذ إجراءات لحماية الحقوق والمصالح الشرعية والأسبوع الماضي، أفادت وكالة «رويترز» بأن بلدان مجموعة السبع «جي 7» قد تصدر «تحذيراً شديداً» للبنوك الصينية الصغيرة التي يزعم أنها تساعد موسكو في التحايل على العقوبات، كما قالت وسائل إعلام غربية: إن قادة دول المجموعة سيبحثون خلال قمتهم في إيطاليا التي تنعقد غداً الخميس وتستمر حتى السبت القادم ما وصفته بـ«التهديد المتأتي من التجارة المتطورة لروسيا والصين».

وكالات

مركز «ويلسون» اعتبر أن اليمن قلب حسابات واشنطن الأمنية في المنطقة

«فورين أفيرز»: واشنطن تخسر العالم العربي وبكين تكسب

من استهداف القوات المسلحة اليمنية للسفن المتجهة إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي (عن الانترنت – أرشيف)

اعتبرت مجلة «فورين أفيرز» الأميركية أن يوم السابع من تشرين الأول الماضي كان لحظة فاصلة ليس فقط بالنسبة لكيان الاحتلال الإسرائيلي بل للعالم العربي أيضاً، مشيرةً إلى أن عملية «طوفان الأقصى» وقعت في الوقت الذي بدا فيه أن نظاماً جديداً بدأ يظهر في المنطقة.

وأوردت المجلة أنه «قبل ثلاث سنوات، أطلق أربعة أعضاء في جامعة الدول العربية، البحرين والمغرب والسودان والإمارات، عمليات لتطبيع علاقاتهم الدبلوماسية مع إسرائيل»، مضيفةً: «في الوقت ذاته، بدت الأمور صيف عام ٢٠٢٣ من نهايته، بدت السعودية، على استعداد للقيام بذلك أيضاً».

وأشارت إلى أن عملية المقاومة الفلسطينية والعدوان العسكري الإسرائيلي المدمر الذي أعقب ذلك في غزة أدى إلى تقليص المسيرة نحو التطبيع، موضحةً أن «السعودية صرحت بأنها لن تمضي قدماً في اتفاق التطبيع حتى تتخذ إسرائيل خطوات واضحة لتسهيل إقامة دولة فلسطينية».

ولفتت المجلة إلى أن «الأردن استدعى سفيره لدى إسرائيل في تشرين الثاني ٢٠٢٣، ولم تتحقق زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التي كان من المقرر أن يقوم بها إلى المغرب في أواخر عام ٢٠٢٣»، وحسبما تابعت الصحيفة، «راقب القادة العرب بحذر تنام معارضة مواطنيهم للحرب على غزة»، مردفةً بأن «الآلاف خرجوا في العديد من الدول العربية للاحتجاج على الحرب الإسرائيلية والأزمة الإنسانية التي أنتجتها».

كما دعا المتظاهرون في الأردن والمغرب إلى إنهاء اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها بلدانهم مع إسرائيل، وأعربوا عن إحباطهم من عدم استماع حكوماتهم إلى شعوبهم، وفق «فورين أفيرز»، التي أشارت إلى أن يوم السابع من تشرين تحول إلى «لحظة فاصلة» بالنسبة للولايات المتحدة أيضاً، فبسبب الحرب على غزة، انقلب الرأي العام العربي بشكل حاد ضد أقوى حلفاء إسرائيل، الولايات المتحدة، وهو تطور «قد يرقل الجهود الأميركية في مواجهة إيران والنصدي للنفوذ الصيني المتزايد في الشرق الأوسط».

وبينّت المجلة أن استطلاعات الرأي التي أجريت في خمس دول في أواخر عام ٢٠٢٣ وأوائل عام ٢٠٢٤، تُظهر أن مكانة الولايات المتحدة بين المواطنين العرب «قد تراجعت بشكل كبير»، وأشار استطلاع أجري في تونس جزئياً قبل لا تشرين وجزئياً بعده، إلى أن «هذا التحول حدث رداً على أحداث غزة، ولعل الأمر الأكثر إثارة للدهشة أن الاستطلاعات أوضحت أيضاً أن خسارة الولايات المتحدة كانت عكسياً للصين، حسبما ذكرت «فورين أفيرز»، إذ تحسنت وجهات نظر المواطنين العرب تجاه الصين في الاستطلاعات الأخيرة.

ووفقاً للمجلة تحتاج واشنطن إلى شراكة الدول العربية لتحقيق أهدافها بإقامة تحالف إقليمي ضد إيران والتصدي للنفوذ الصيني، وهو أمر «سيكون من الصعب الحصول عليه إذا ظلت الشعوب العربية متشككة في الأهداف الأميركية في الشرق الأوسط»، في سياق ذي صلة، ذكر مركز «ويلسون» الأميركي للأبحاث السياسية أن تصعيد القوات المسلحة اليمنية ضد إسرائيل في البحر الأحمر لا يزال مستمراً على الرغم من الجهود التي تقودها الولايات المتحدة، ووفقاً للمركز، فإن هذا التطور جرى المتوقع بسبّل الضوء على التحديات الأمنية الكبيرة التي تواجه الولايات المتحدة وحلفاءها في المنطقة، وعلى عكس كل التوقعات، فإن الجهود التي بذلتها السفن الحربية الأميركية والبريطانية والتابعة للاتحاد الأوروبي من أجل وقف هجمات اليمن «قد فشلت حتى الآن»، كما أنه «ليس لديها احتمال يحسب للنجاح»، حسب المركز الذي اعتبر أن ظهور قدرة القوات المسلحة اليمنية في إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة «قلبت الحسابات الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

يذكر أن القوات المسلّحة اليمنية تواصل عملياتها الداعمة لغزة في البحر عبر استهداف السفن التابعة للعدوان الإسرائيلي الأميركي البريطاني، وذلك التي تنتهك قرار حظر السفن المتوجهة إلى موانئ فلسطين المحتلة، كما استهدفت أو تم إغراقها، أكثر من مرة، دعماً لغزة مقاومة وشعباً، ورداً على العدوان الأميركي البريطاني على اليمن.

ومطلع أيار الماضي، أكد المتحدث باسم القوات المسلّحة اليمنية، العميد يحيى سريع، دخول «المرحلة الرابعة من التصعيد»، والتي تشمل استهداف كل السفن التي تخرق قرار حظر الملاحة الإسرائيلية، وتلك التي تتجه إلى موانئ فلسطين المحتلة من البحر المتوسط، في أي منطقة تطولها القوات المسلحة اليمنية.

وكالات

تداعيات فوز اليمين المتطرف في الانتخابات الأوروبية مستمرة في فرنسا

الاتحاد العمالي: لانتفاضة شعبية عبر المشاركة في الانتخابات التشريعية

(عن الانترنت – أرشيف)

دعت الأمينة العامة لنقابة الكونفدرالية العامة للشغل «سي جي تي» في فرنسا، صوفي بينيت، أمس الثلاثاء، إلى انتفاضة شعبية، من خلال «احتلال» الشوارع وصناديق الاقتراع في الثلاثين من الشهر الجاري.

وفي تغريدة لها عبر منصة «إكس»، أكدت بينيت أن «الشعب هو الذي يصنع الانتخابات، وليس استطلاعات الرأي»، وأضافت: «الأمر متروك لنا للسيطرة على مصيرنا»، كما دعت «كل من يهتم لمصير البلد إلى النزول إلى الشارع، يوم العطلة المقبل».

وتأتي هذه الدعوة غداة حل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الجمعية الوطنية، إثر فوز أقصى اليمين الفرنسي «الجبهة الوطنية»، في الانتخابات البرلمانية الأوروبية، وأعلن ماكرون إجراء انتخابات تشريعية جديدة، ستجرى دورتها الأولى في ٣٠ من حزيران الجاري، والثانية في السابع من تموز المقبل، مبرراً ذلك بأنه «فرز لن يعطي الفرنسيين مستقبلهم البرلماني مرة أخرى عن طريق التصويت»، ويُذكر أن رئيس حزب التجمع الوطني، جوردان بارديلا، ترشح عن حزب أقصى اليمين، المنصب رئيس الحكومة في فرنسا، بحسب ما أعلن نائبه سيباستيان شونو.

دعوة بينيت هذه جاءت بعد تظاهرات حاشدة في مدن فرنسية رئيسية احتجاجاً على قرار الرئيس الفرنسي حل الجمعية الوطنية، إثر خرج الفرنسيون بالعاصمة الفرنسية باريس ومدن ليون ورين وبوردو في الشوارع، ليل أول من أمس الإثنين، للتعبير عن احتجاجهم على فوز اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي.

وحمل المتظاهرون لافتات كتب عليها «الجبهة الشعبية» و«انتهوا للفاشية» و«لا تخيفوني، لا للجبهة الوطنية»، وقالت الناشطة دانيا عصمت التي شاركت في تظاهرة باريس: «جئت للاحتجاج لأن الوضع فظيع، نحن حرفياً في كابوس»، وذكرت أنها لا تزال غير قادرة على تصديق أن ماكرون قرر حل مجلس النواب، وأضافت: «لم يكن اليمين المتطرف قريباً من السلطة إلى هذا الحد من قبل، وهذا أمر مخيف».

في سياق متصل، قالت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك: إن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يريد «تدمير شرايين الحياة في أوكرانيا بحربه الوحشية»، وذلك في بيان قبيل انعقاد «مؤتمر إعادة إعمار أوكرانيا ٢٠٢٤» في برلين، حسب وكالة «الأناضول».

من جانب آخر، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أمس الثلاثاء، تحطم طائرة روسية من طراز «سو ٣٤» في منطقة بتيني في أوسيتيا الشمالية خلال مهمة تدريبية مقررة، مشيرة إلى أن الطاقم نجا في مصرعه، وأن الحادث وقع نتيجة عطل فني.

وقالت الوزارة، في بيان لها: إن «طائرة سو ٣٤» تابعة للقوات الجوية الروسية تحطمت وسقطت في منطقة مهجورة في جمهورية أوسيتيا الشمالية عند القيام برحلة تعليمية مخططة، من دون وجود دمار على الأرض».

وكالات

مؤتمر دولي للاستجابة الإنسانية في غزة بدعوة من الأردن ومصر والأمم المتحدة

عبد الله: نقف عند منعطف حاسم.. السيسي: إلزام إسرائيل بوقف استخدام الجوع كسلاح عباس: الوقت حان لإنهاء الإبادة الجماعية.. السوداني: وقف إطلاق النار لمنع توسع الصراع

الملك الأردني عبدالله الثاني يتوسط الرئيس الفلسطيني محمود عباس والمصري عبد الفتاح السيسي في مدينة سويعة على ساحل البحر الميت الأردني (أ ف ب)

اعتبر الملك الأردني عبدالله الثاني أن المنطقة تقف «عند منعطف حاسم في تاريخ البشرية»، مشدداً على أن «ضميرنا المشترك يتعرض للاختبار الآن بسبب الكارثة في غزة وإنسانيتنا ذاتها على المحك».

واستضافت الأردن أمس في مركز الملك حسين بن طلال للمؤتمرات على شاطئ البحر الميت، مؤتمراً دولياً للاستجابة الإنسانية الطارئة في قطاع غزة، بتنظيم مشترك من الأمم المتحدة والأردن ومصر وبدعوة من الملك عبد الله الثاني والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

وخلال كلمة افتتح فيها المؤتمر، قال العاهل الأردني: إن «الاستجابة الإنسانية الدولية في غزة دون المطلوب بدرجة كبيرة، إذ يواجه إيصال المساعدات عقبات على جميع المستويات، ولا يمكن لعملية إيصال المساعدات الإنسانية أن تنتظر وقف إطلاق النار، كما لا يمكننا أن نخضع للأجندات السياسية لأي طرف»، وتابع: «هناك حاجة إلى آلية قوية للتنسيق تشمل جميع الأطراف على الأرض، وأن فض الاشتباك بشكل مؤثر وشامل بين الجهات الفاعلة على الأرض هو السبيل لضمان قدرة وكالات الإغاثة على العمل والتنظيم وأداء واجباتها بأمان وبشكل كاف ومستدام».

بدوره، قال الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي: إن «مصر حذرت مراراً من خطورة الحرب على قطاع غزة»، مؤكداً أن «الحلول العسكرية والأمنية لن تحمل المنطقة إلا المزيد من الدماء».

ودعا الدول إلى «إلزام إسرائيل بالتوقف عن استخدام الجوع كسلاح في غزة وإزالة العراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية».

من جهته، دعا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في كلمته أمام المؤتمر «الأصدقاء والأشقاء» إلى دعم برامج المساعدات الإنسانية المقدمة لإغاثة الشعب الفلسطيني»، وقال: إن «الوقت قد حان لوقف ما يتعرض له شعبنا في غزة منذ أشهر من إبادة جماعية، وما يعانيه في الضفة بما فيها القدس من جرائم الاحتلال ومستوطنيه الإرهابيين».

ودعا عباس، مجلس الأمن وأطراف المجتمع الدولي كافة إلى «الضغط على إسرائيل، من أجل فتح جميع المعابر البرية لقطاع غزة»، وتسليمها إلى الحكومة الفلسطينية الجديدة».

ودعا على «ضرورة مواصلة الجهود لوقف إطلاق النار بشكل فوري ودائم، وانسحاب جميع القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، لفتح المجال لقيام دولة فلسطين واستلامها مهامها كاملة».

رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، قال في كلمته: إن «العدوان على غزة كشف هشاشة النظام الدولي في إيقاف وحشية الاحتلال الإسرائيلي»، وأضاف: «العالم شاهد تدمير جيش الاحتلال المنظومة الصحية في خرق لكل المواثيق الدولية»، وأكد أن «السبيل الوحيد لمنع توسع الصراع هو وقف إطلاق النار».

وأشار إلى أن هناك «دولاً تتماهى مع سياسة الاحتلال في ارتكاب الجرائم ضد المدنيين العزل بقطاع غزة».

وإلى جانب السيسي وعباس والسوداني وغوتيريش شارك في المؤتمر وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، ومنسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارتن غريفيث وقادة دول ورؤساء حكومات منهم رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، ورئيس الوزراء المغربي عزيز أخنوش، والرئيس الروماني بول كاغامي، والرئيس الموزمبيقي فيليب جاسينتو نيوسي، والرئيس القبرصي نيكوس خريستودوليدس، والرئيس المنتخب وزير الدفاع في جمهورية إندونيسيا برابوو سوبيانتو، ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، ورئيس الوزراء السلوفيني روبرت غولوب، ونائب رئيس الوزراء الباكستاني وزير الخارجية إسحق دار، بالإضافة إلى رؤساء منظمات إنسانية وإغاثية دولية.

وكالات

قمة فلسطينية - أردنية - مصرية: لتنفيذ حل يجسد الدولة الفلسطينية

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس، والملك الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ضرورة الوقف ال